



مجلة التراث

J-ALT

2018/ Vol:8 N°01

Available online at: <http://www.asjp.cerist.dz>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323>

مضامين السياسة الاجتماعية

الدكتورة: زوج سامية

مجلة التراث، العدد 29 / ديسمبر 2018، المجلد الأول، الجزء الثاني

لتوثيق هذا المقال:

زوج سامية، مضامين السياسة الاجتماعية، مجلة التراث، العدد 29، المجلد الأول، ديسمبر 2018.

تاريخ الإيداع: 2018/01/23

تاريخ التحرير: 2018/12/16

تاريخ قبول النشر: 2018/12/29



ملخص:

تدور الفكرة العامة للمقال حول السياسة الاجتماعية باعتبارها جزءا من السياسة العامة ، فهي تهتم بالجانب الاجتماعي للأفراد من تنمية و إدماج و كذلك وقاية و علاج ، فقد أصبحت السياسة الاجتماعية حديثا محور اهتمام المسؤولين و الباحثين نظرا لما يمكن أن تحققه بالمجتمع من هدوء وسكينة في حالة إشباع الرغبات و العكس صحيح .

ترتبط السياسة الاجتماعية المنتهجة في مجتمع ما مباشرة بالسياسة الاقتصادية السائدة فيه ، فلا يمكننا الفصل بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، حيث تحدد السياسة الاجتماعية بناءا على الوضعية الاقتصادية للمجتمع، فكلما كان نمو اقتصادي توفرت الإمكانيات المالية والتكنولوجية لبناء سياسة اجتماعية فعالة

وبهذا سوف نقدم أهم محتويات السياسة الاجتماعية التي تهتم أساسا بالجانب الاجتماعي من ظروف و إمكانيات و موارد و مشكلات، و إعطاء قراءة لكل من وظائفها، ركائزها و خصائصها و في الأخير سوف نناقش أهمية تحديد السياسة الاجتماعية و تداعيات العصر الحديث في تطبيق سياسة اجتماعية عالمية .

كلمات مفتاحية:

السياسة الاجتماعية؛ الوضعية الاقتصادية؛ الخدمة الاجتماعية؛ الرعاية؛ التنمية؛ الوقاية و العلاج

Résumé:

L'idée générale de cet article se base sur la politique sociale cette dernière qui occupe une place très importante dans la politique générale des sociétés et qui fonctionne en parallèle avec la politique économique.

A travers cet article nous présenterons le contenu de la politique sociale, cette dernière qui traite principalement l'aspect social comme les conditions de vie, les ressources et les problèmes; à cet effet on présentera ses fonctions, et ses caractéristiques. Et a la fin, nous mettrons l'accent sur l'importance de définir la politique sociale et l'exigence des temps moderne pour une mise en œuvre d'une politique sociale mondiale.

Mots clé

Politique sociale ; situation sociale ; travail social- aide- développement- prévention et traitement

تعتبر السياسات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة ومحور اهتمام أي دولة باعتبارها عنصر أساسي لاستقرار المجتمع و التي يقوم بتطبيقها فاعلون اجتماعيون يتدخلون على مستوى الفرد الاجتماعي كونه الوحدة الأساسية لبناء المجتمع وهشاشته تؤدي إلى هشاشة المجتمع ككل، و هذا بتبني مناهج علمية للخدمة الاجتماعية.

إذ تعتبر السياسة الاجتماعية مشروع اجتماعي يستهدف التطوير و التنمية و الذي يظهر من خلال قدرة الدولة على حماية المواطنين و الاستجابة لمطالبهم وبالتالي تحقيق التوازن الاجتماعي.

فجهود الدولة تعمل على تلاحم و تماسك أجزاء المجتمع ، تحت شعار تضامني ، وبالتالي إعطاء صورة للدولة اجتماعية وتضامنية مع الفئات الهشة وهذا بتدخلات ديناميكية محلية من خلال عدة إقتربات.و على هذا الأساس نطرح السؤال ما هي مضامين السياسة الاجتماعية ؟ و ما مدى إمكانية تعميم السياسات الاجتماعية؟

رهانات السياسة الاجتماعية :

ترتبط السياسة الاجتماعية بكل من الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها المواطنون ، درجة انتشار الآفات الاجتماعية ، و كذلك بمقدرة الدولة على اتخاذ الإجراءات اللازمة و الضرورية للحد منها .

وعلى هذا الأساس تقيّم وظيفة السياسة الاجتماعية أي على حسب نوعية ومستوى الخدمات الاجتماعية ، ومدى تأثيرها و إرضائها للفئات الاجتماعية.

إذ يعرف « De Laubier Patrick » السياسة الاجتماعية على أنها « ...مجموع المقاييس المأخوذة على مستوى وطن ما رؤية في تحسين أو تغيير شروط الحياة المادية و الثقافية إلخ، أخذ بعين الاعتبار الإمكانات الاقتصادية و السياسية لبلد ما في وقت معين .»¹

وكما يعرفها أحمد أحمد كمال : « السياسة الاجتماعية مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة ، وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية و الاتجاهات الملزمة و أسلوب العمل و أهدافه في حدود إيديولوجية المجتمع ، ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عددا من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة.»²

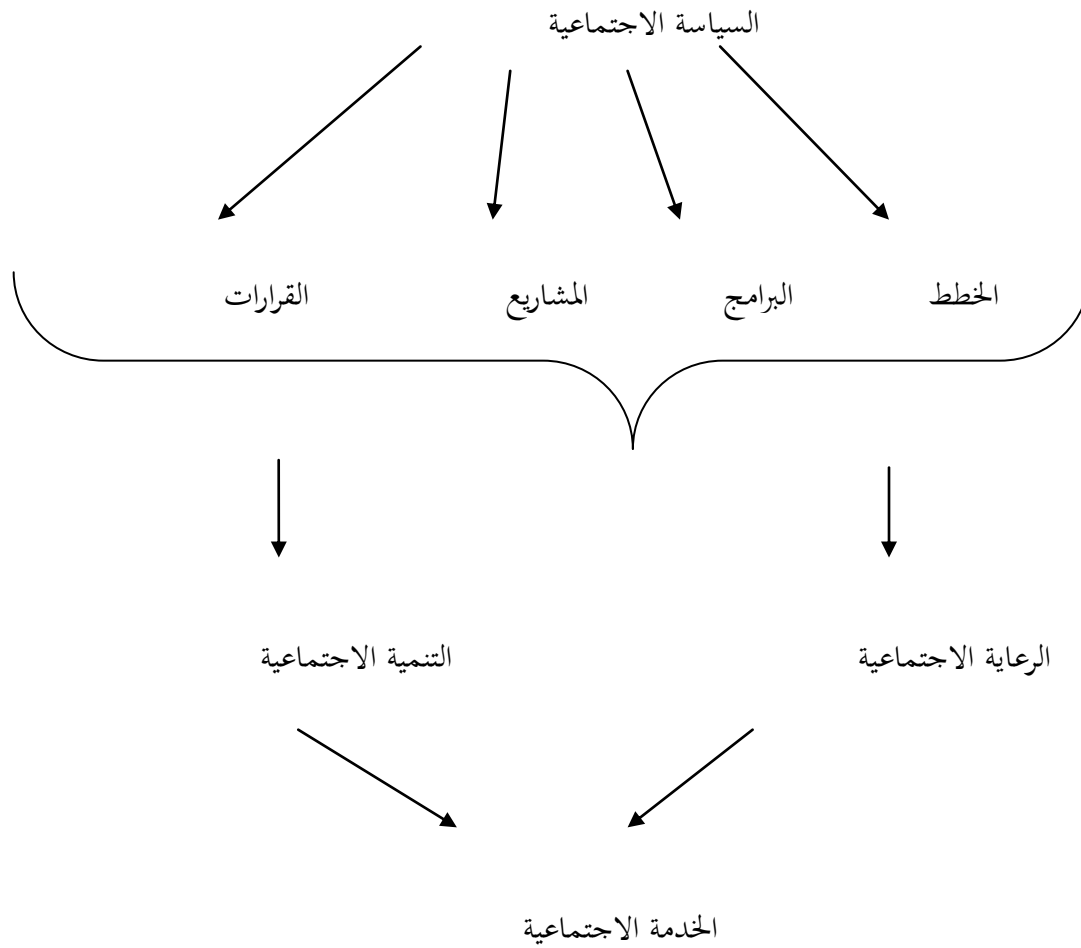
ويعرف رشيد زرواتي السياسة الاجتماعية باعتبارها : « إحدى برامج الدولة حيث تتخذ في مجالات المجتمع سياسة معينة ، فكما أن هناك السياسة الاقتصادية هناك السياسة الاجتماعية و مهمتها وضع خطة و برامج لخدمة الناحية الاجتماعية في المجتمع و بالتالي فالسياسة الاجتماعية تهدف إلى رعاية الاجتماعية ويتم هذا الهدف عن طريق وسيلة هي لتحقيق ذلك وهي الخدمة الاجتماعية.»³

و بهذا يظهر من خلاله هذه التعاريف إنسجاما وتكاملا في الأفكار ، إذ تبرز السياسة الاجتماعية كعنصر متعلق بالدولة وقراراتها بخصوص الشؤون الاجتماعية ولاسيما مجالات الرعاية وفق خصوصيات مجتمع معين بتطبيق الخدمة الاجتماعية كوسيلة لتحقيق البرامج الاجتماعية للدولة. فالسياسة الاجتماعية تهدف أساسًا إلى تحسين الظروف العامة للمجتمع، والنهوض به من الناحية الاجتماعية.

و كما يقول DURKHEIM : « ما هو موجود ونعيشه حقيقة هي الأشكال الخاصة من التضامن ، التضامن العائلي ، التضامن المهني ، التضامن الوطني ، تلك الخاصة بالأمس تلك الخاصة باليوم... الخ، ولكل واحد طبيعة خاصة، فهذه المعلومات لا تستطيع في كافة الحالات أن تعطي للظاهرة شرحا كاملا..... فهو ظاهرة اجتماعية لا نستطيع التعرف عليها إلا من خلال نتائجها الاجتماعية »⁴.

يظهر من خلال رأي «DURKHEIM» أن التضامن الاجتماعي عنصر خفي لا يمكن التعرف عليه إلا من خلال نتائجه الاجتماعية كونه شيء غير مرئي وغير ملموس ، وهذا ما يطمح إليه أي مجتمع أي إضفاء روح التضامن الاجتماعي و الحصول في الأخير على نتائجه الإيجابية .

فمن خلال السياسة الاجتماعية تظهر الوظيفة الاجتماعية للدولة ومهمتها الأساسية في إحداث التجديد و التغيير للأحسن و بالتالي خلق برامج اجتماعية معاصرة على حسب الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي يعيشها المجتمع و هذه البرامج ترتبط أساسا بمجالين أساسيين هما كل من مجال الرعاية الاجتماعية و مجال التنمية الاجتماعية ، إذ يمكن إبراز مفهوم السياسة الاجتماعية من خلال المخطط التالي :



و بهذا نعبر عن السياسة الاجتماعية باعتبارها مجمل الخطط و البرامج و المشاريع و القرارات التي تصدرها الدولة بخصوص المجال الاجتماعي ، هذا الأخير الذي ينقسم بدوره إلى جانبين هما كل من الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية ، و الذي يتم تطبيقهما ميدانيا من خلال مهنة متخصصة هي الخدمة الاجتماعية التي بمتهنها المتدخل الاجتماعي .

إذ لطالما حدث الخلط بين السياسة الاجتماعية و الخطة إلا أن السياسة الاجتماعية أوسع مجالا من الخطة ، بل إن الخطة عبارة عن جزء من السياسة الاجتماعية، فالسياسة الاجتماعية جزء من السياسة العامة في المجتمع على أساس أن هذه الأخيرة هي الإطار العام المعبر عن أهداف المجتمع، و هذا ما يفرض علينا عرض لوظائف السياسة الاجتماعية لكي تتضح الرؤية.

2 - وظائف السياسة الاجتماعية :

تتعدد الوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية في تحقيق الرعاية و التنمية في المجتمع ويمكن تحديدها في الوظائف التالية:⁵

1- الوظيفة التنموية : وهى تعطى مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية وتنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة. و ضمان إعداد المواطن و تقوم بدور واقع نحو المشاركة و التكيف مع التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية كما تتجه الوظيفة التنموية نحو الأبعاد الثقافية و الاجتماعية لرفع مستواها لدى المواطنين.

2- الوظيفة الوقائية : وهى تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل المتطور من عملية التنمية وما يصاحبها من تصنيع و تحضر و هجر و تغير قيمي أي أنها تعمل على مواجهة حدوث تداعيات سلبية للتعامل معها سلفا و ليس قبل وقوعها.

3- الوظيفة العلاجية : وهى تتجه بصفة خاصة إلى بعض الفئات المحرومة والتي أطلق عليها فيما بعد الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن و المعوزين و الدين لا مؤوى لهم و يدخل في إطار هذه الوظيفة دعم الخدمات الصحية و التعليمية لهم و توفير المأوى و رفع مستوى الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجونها.

4- الوظيفة الاندماجية : وهى التي اعتبرتها المنظمة الدولية للأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسة الرفاهية . و التي تتطلب إعادة توجيه الموارد و البرامج و الأشخاص بحيث يتحقق الدمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع في التنمية القومية الشاملة.

إن هذه الوظائف متكاملة و منسجمة فيما بينها بحيث تتسم السياسات في العصر الحالي بالتنوع في المجالات و أنها تعمل خاصة على الوقاية و العلاج ومحفزة لمشاركات المجتمع المدني من خلال برامج و خطط منظمة؛ إذ أن

وظائف السياسة الاجتماعية لا يمكن أن تصاغ و لا أن تفعل إلا من خلال أسس و ركائز معينة يمكن ذكرها في العنصر الموالي

3-ركائز السياسة الاجتماعية :

ترتكز السياسة الاجتماعية على 4 عناصر أساسية هي⁶:

1أ- الإيديولوجية السائدة في المجتمع : و المقصود بها مجموعة الأفكار و المعتقدات الخلقية و الدينية والسياسية التي تمثل التراث الثقافي و الحضاري للمجتمع و تعتبر بمثابة الفلسفة المحددة و الموجهة لسلوك أفراد المجتمع بكافة فئاته و قطاعاته و أجهزته و تنظيماته الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية .

أ2- الأهداف الإستراتيجية البعيدة: وتمثل غايات و نتائج يكون من المطلوب الوصول إليها و تحقيقها على المدى البعيد بهدف زيادة معدل الرفاهية بين كافة خدمات و برامج و مشروعات التنمية الاجتماعية سعياً وراء تحقيق أهداف إستراتيجية محددة:

. تحقق السياسة الاجتماعية نوعاً من التوازن و التكامل بين المستوى القومي و المستوى الإقليمي والمستوى المحلي بالنسبة لخطط و برامج و مشروعات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

. يتحقق بواسطة السياسة الاجتماعية أقصى مستويات التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية و التخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة حيث تعمل هذه الأجهزة المتعددة في إطار السياسة الاجتماعية.

. يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق امثل استثمار ممكن للإمكانيات و الموارد البشرية والمادية و التنظيمية المتاحة في المجتمع أو التي يمكن توفرها أو يكون من المطلوب توفرها أو تنميتها.

. عن طريق السياسات الاجتماعية يمكن إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات أفراد المجتمع وذلك حل أكبر عدد ممكن من مشكلاتهم أي انه عن طريق السياسة يمكن تحقيق معدلات أفضل من الرفاهية الاجتماعية للأفراد .

. بواسطة السياسات الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و المادي في المجتمع.

. بواسطة وضع السياسات الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المستمر المطرد و دفع المجتمع إلى طريق التقدم المستمر اجتماعياً و اقتصادياً و ذلك على أساس من التخطيط العلمي السليم.

أ3- مجالات العمل و قطاعات النشاط: يقصد بمجالات العمل و قطاعات النشاط تلك المجالات التي تحدد لبرامج و مشروعات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و فئات المواطنين الذين تستهدفهم تلك البرامج و المشروعات و كذلك تحدد الأجهزة التي يتم من خلالها العمل على تخطيط و تنفيذ برامج ومشروعات التنمية.

أ4- الاتجاهات العامة : و هي بدورها تنقسم إلى 3 هي :

. اتجاهات غير ملزمة مثل اتجاه الدولة إلى توفير دار حضانة مناسبة و توفير أفضل أساليب الرعاية المتكاملة لكل طفل.

. اتجاهات شبه ملزمة مثل اتجاهات الدولة إلى توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة. . اتجاهات ملزمة مثل اتجاه الدولة أن توفر لكل مواطن فرصة كاملة للتعليم المجاني وفق احتياجاته و ما يناسب مع قدرته و ميوله و استعداداته.

و بهذا فإن أي سياسة اجتماعية تنبع من عمق المجتمع و هي وليدة قيم و خصوصيات و نوعية المشاكل التي يعاني منها الأفراد ، فمصادقية الدولة و رفايتها يتوقف على مدى وضع توازنات بين السياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية و ان أي تحول و تغيير على مستوى السياسة الاقتصادية سيؤدي بالضرورة لتعديل على مستوى السياسة الاجتماعية و كما أن الحاجات العامة للأفراد تنمو باستمرار و هي مرتبطة بوظائف الدولة من خلال دورها الاجتماعي الذي ينعكس من خلال السياسة الاجتماعية

4- خصائص السياسة الاجتماعية:

للسياسة الاجتماعية عدة خصائص منها ما يلي ⁷ :

تعتبر السياسة الاجتماعية جزءا من السياسة العامة للحكومة التي تعتبر أعلى سلطة في الدولة؛

السياسة الاجتماعية عملية اتخاذ القرارات من بين البدائل المتاحة في المجتمع و تتعلق هذه القرارات بتحديد الأهداف التي يسعى المجتمع للوصول إليها خلال فترة زمنية محددة؛

ترتبط عملية السياسة الاجتماعية بإيديولوجية المجتمع و الاتجاهات السائدة فيه؛

تنبع السياسة الاجتماعية من الثقافة السائدة في المجتمع و التي تصل مباشرة بالدين الذي يؤمن به هذا المجتمع؛ تحدد السياسة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات طبيعة المجالات المختلفة التي تطبق فيها الرعاية الاجتماعية و كذلك تحدد طبيعة الفئات التي تتعامل معها هذه البرامج؛ للسياسة الاجتماعية مستويات عديدة فقد تكون معبرة عن سياسة جهاز أو فئة تجاه جهاز المتعاملين معها أو قد تكون سياسة قطاع من قطاعات الرعاية الاجتماعية كما يمكن أن تكون على المستوى الوطني متمثلة في سياسة الجهاز الحكومي تجاه برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة للمواطنين؛

يعتمد أي مستوى من المستويات السابقة في وضع السياسة الاجتماعية له على استخدامه للأساليب العلمية؛ تعتبر صياغة السياسة الاجتماعية لمجتمع من المجتمعات عملية مشتركة بين القطاعات الحكومية بأجهزها الفنية المتخصصة و بين جمهور المواطنين باعتبارهم المستفيدين من برامج الخدمات التي تتضمنها السياسة الاجتماعية ؛ لا بد و أن تقوم السياسة الاجتماعية لأي مجتمع على الحاجات الاجتماعية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع؛ يعتبر واضعي السياسة الاجتماعية على المستوى العام هم من يشغلون اعلي المناصب الرسمية في الجهاز الحكومي و هم مفوضون من الحكومة للقيام بصياغة السياسة المتعلقة بالقطاع الذي يريدونه.

من خلال هذه الخصائص تظهر السياسة الاجتماعية في مجمل التدابير التي تقوم بها السلطات العليا بالمجتمع والتي تنبع من إيديولوجية المجتمع و التي تعتمد بدورها بالدستور المحلي ، التشريعات و القوانين، الأديان السماوية، وهذا بغية رفع المستوى المعيشي للأفراد و حل المشكلات الاجتماعية و الصحية و المادية عن طريق إسداء الخدمات المتنوعة و عرض الوسائل الوقائية و التنموية وفقا لوظائف السياسة الاجتماعية التي ذكرت سابقا، وهنا بجدد التركيز على مدى أهمية تحديد السياسة الاجتماعية لضمان الجودة و الدقة في التعامل مع الفئات المتضررة .

5- أهمية تحديد السياسة الاجتماعية:

تتضح أهمية تحديد السياسة الاجتماعية في النقاط التالية⁸:

تحديد أهداف إستراتيجية بعيدة المدى يسعى المجتمع إلى تحقيقها؛

تجنب الوقوع في أخطاء نتيجة حدوث التغير الاجتماعي التلقائي العشوائي غير المخطط له أو نتيجة الارتجال في وضع خطط متناقضة متضاربة لم توضع على أسس فنية سليمة أو نتيجة الاعتماد على الاجتهادات الشخصية و تجاهل رأي الفنين و المتخصصين ؛

يتحقق بواسطة السياسة الاجتماعية نوعا من التنسيق و التكامل لمشكلات المجتمع من ناحية وبين إمكانيات و موارد المجتمع البشرية و المادية من ناحية أخرى؛

توضح مجالات العمل و اتجاهاته و أسلوبه بين القائمين على أمور التخطيط و التنفيذ؛

تمثل مستوى من التنسيق الفكري و الذهني بين مختلف البرامج و الجهود الاجتماعية بالرغم من اختلاف الأجهزة القائمة على تنفيذها و هي تضع أساسا واضحا لعلاقات هذه الأجهزة والبرامج حتى يسهل معه وضع التنظيمات التنسيقية فيما بينها؛

تساعد المخططین على تحديد الأولويات عند وضع الخطط الاجتماعية للتنفيذ؛

توضح الأسس التقييمية للبرامج و الخطط؛

تعطي المعاني الإنسانية للجهود التنفيذية القائمة على الأسس العلمية مما يحول دون حدوث أي فجوة في المجتمع لتباعد الجهود التنفيذية العلمية عن القيم و المبادئ الأخلاقية.

6- من السياسة الاجتماعية المحلية إلى السياسة الاجتماعية العالمية:

لقد أصبحت عدة قضايا تدرس و تحلل على المستوى العالمي ، إذ ظهر إلى الوجود مشاكل عالمية و اتخذت صفة القضايا الدولية و التي كانت سابقا من بين قضايا السياسة الاجتماعية المحلية في طبيعتها و هذا ما يقود التطرق للسياسة الاجتماعية العالمية فهذا الأخير أي السياسة الاجتماعية العالمية نال تأييدا من مختلف الدول في التسعينات من القرن العشرين .

فالحاجة لسياسة اجتماعية عالمية ترجع إلى الوعي العالمي بظهور مشكلات عالمية و ضرورة إيجاد حلول عالمية شاملة ، إذ يعتمد مفهوم القضايا كعالمية بدرجة كبيرة على معنى أو الوعي العالمي الذي ينشأ ليكمل روح الانتماء القومي و روح عالم واحد يغدي و يشرع البحث عن حلول عالمية لمشكلات أعيد تحديدها عالميا⁹.

و بهذا تتطلب السياسة الاجتماعية الدولية إلى إطار دولي مترابط و متماسك و نظاما اقتصاديا و اجتماعيا عالميا و فعالا ، منظمات دولية فاعلة قادرة على التوجيه و التأثير ، التنسيق بين السياسات العالمية و القومية و المحلية مع تقدير هوية الدول الثقافية و القيمة ، زيادة على احترام المواثيق و المعاهدات و التشريعات الدولية¹⁰

إن انتشار و تطور المشكلات الاجتماعية للعالمية يثير ضرورة تطوير السياسة الاجتماعية محليا و عالميا و ضرورة و حاجة للتحرك على المستوى العالمي و هذا ما أدى إلى نشوء عدة منظمات كمنظمة الصحة العالمية ، منظمة حماية الطفولة ،... الخ و الجدير بالذكر كذلك اثر العولمة في تعزيز و تطوير السياسة الاجتماعية العالمية

فالساسة الاجتماعية عموما تبدأ من إقرار مبدأ التضامن الاجتماعي و هذا تفهما و إحساسا بالآلام التي يعانيها الأفراد ومنه إتباع طرق منهجية علمية لمساعدة و مساندة الأفراد لتعدي العقبات التي تواجههم عن طريق استخدام الخدمة الاجتماعية كوسيلة يمتنعها المتدخلون الاجتماعيون الذين لهم مهمة التضامن مع الفئات التي تعاني ، و بالتالي تطبق خدمات كل من الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية وصولا إلى تطبيق فعل اجتماعي معمم.

إذ تظهر كل من الرعاية الاجتماعية و التنمية الاجتماعية في صورتين مختلفتين للفعل الاجتماعي و التي سوف تكون لهما منفعة ميدانية بتطبيق الخدمة الاجتماعية إذ تقع مسؤولية الفعل الاجتماعي بمجمله على عاتق هذه المهنة وصولا إلى التضامن الاجتماعي باعتباره قيمة اجتماعية تظهر التلاحم و المساندة لمن هم في حاجة لذلك ، و بالرغم من مناداة العديد من الباحثين و العلماء لعولمة السياسة الاجتماعية إلا انه يجب دوما مراعاة الهوية المحلية بما تحمله من قيم و ثقافات .

خاتمة :

تعتبر السياسات الاجتماعية عن مجمل التدابير التي تقوم بها الدولة بغية مساعدة الأفراد على حل مشاكلهم التي تحول دون عيشهم حياة سوية و سليمة و هذا بتدخلات مخطط لها في مختلف مجالات العيش كالصحة ، التعليم ، محاربة الفقر... الخ، أحدا بعين الاعتبار المشكلات ذات الأولوية و الإطار الثقافي المرجعي للمجتمع و فلسفته الإصلاحية، لدى فإن للسياسة الاجتماعية مكانة أساسية بين السياسات كونها تجمع بين مختلف البرامج والقرارات الاجتماعية لتحقيق عدد من الأهداف انطلاقا من فعل اجتماعي عام و وصولا للتضامن الاجتماعي.

فالساسة الاجتماعية لا تقتصر فقط على تحليل المشكلات المجتمعية و وضع الخطط و البرامج و تنفيذها بل كذلك العمل على التحقق من مدى كفاءتها و فعاليتها و هذا بتقييم درجة إشباع الرغبات و الحاجيات المرتبطة بالأفراد و كذلك مدى الحد أو التقليل من الظواهر السلبية.

قائمة المراجع والتهميش:.

- 1 -De Laubier Patrick, La politique sociale dans les sociétés industrielles 1800 à nos jours. Economica , France , 1984, p 62 .
- 2- أحمد أحمد كمال ، السياسة الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1970 ، ص 25
- 3- زرواتي رشيد ، مدخل للخدمة الاجتماعية ، مطبعة هومة ، الجزائر ، 2000، ص 150.
- 4-DURKHEIM Emile , de la division du travail Social , presses universitaire de France , Paris ^{eme} Edition , 1996, P31.
- 5- طلعت مصطفى السروجي و آخرون، السياسة الاجتماعية ، دار الفكر ، مصر ، 2015، ص 29
- 6- القبندي سهام ، السياسة الاجتماعية و الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2013 ، ص ص 7- 11
- 7- احمد شفيق السكري و آخرون ، التخطيط الاجتماعي و السياسة الاجتماعية ، مطبعة جامعة طنطا، 2004 ، ص ص 347-348
- 8- عبد العزيز مختار ،رياض حمزاوي ، الاتجاهات المعاصرة في التخطيط لمهنة الخدمة الاجتماعية ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1985، ص 261.
- 9- طلعت مصطفى السروجي ،الخدمة الاجتماعية الدولية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 2010، ص 383.
- 10- نفس المرجع ، ص ص 416-417.

كل الحقوق
محفوظة